الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.2

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
10 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

بيان الرئيس

بيان لوكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53255 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إنه ملتزم بتحسين أساليب عمل اللجنة، وتنشيط جدول أعمالها وإعطاء زخم سياسي جديد لمناقشاتها وقراراتها. ولهذا الغرض فإنه يحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في حوار بناء وبذل جهد أكبر للتوصل إلى توافق في الآراء يتجاوز الحد الأدنى المعتاد لضمان استعادة اللجنة لمكانتها بوصفها المحفل البالغ الأهمية والكفاءة لمناقشة المسائل الاقتصادية والمالية الدولية.

٢ - وأضاف أن اللجنة سيتاح لها في الدورة التاسعة والخمسين فرصة فريدة لمنح عملها تركيزاً استراتيجياً؛ ويلزم أن تحدد كيفية إمكانية مساهمتها في الحدث رفيع المستوى في عام ٢٠٠٥لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية والنتائج والالتزامات المترتبة على المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي الاجتماعي وغيرهما من المجالات ذات الصلة. وعليها أن تنظر في الوسائل التي تدعم الفحص المتعمق لمدى الامتثال للأهداف والالتزامات الدولية الأخرى، ومن بينها في جملة أمور توافق آراء مونتيري وجدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر المستوطنات البشرية والمؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً ومؤتمر ألماتي وبرنامج عمل بربادوس. كما يلزم بذل مزيد من الجهود على الصعيد الدولي لمنع مزيد من التأخير في التنفيذ، مع مراعاة الالتزام بتقاسم المسؤولية. وأضاف أن مسألة إنشاء آليات مالية مسألة جوهرية. ولا ينبغي إغفال الدور الهام للقطاع الخاص في عملية التنمية.

٣ - وأشار إلى وجود عدد من المسائل الأخرى الهامة التي تواجه اللجنة في الاجتماع الذي سيعقد عام ٢٠٠٥، من بينها وليس قاصراً عليها خلق فرص العمل والإدارة الشاملة في سياق العولمة، وتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛ والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية في مجال التنمية الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وآثار الهجرة الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر بأمانة وواقعية إلى الاستجابة لمشاكل التنمية بغية تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وإدخال الإصلاحات حسب الحاجة ليتسنى تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومستدام والحد من عدم المساواة الاجتماعية وتوفير فرص عمل جيدة ومواجهة تغيُّر المناخ ومعالجة أوجه الضعف التكنولوجية والعلمية الواضحة التي تعاني منها البلدان النامية.

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٤ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، وعقب النمو القوي للاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤، تباطأ النمو العالمي. وقد حذرت الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم عن حق من أن المرحلة المتسارعة للتوسع العالمي ستنتهي تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. غير أن الاقتصاد العالمي، قد تراخى، فيما يبدو، في وقت أبكر وبحجم أكبر مما كان متوقعاً. أما الولايات المتحدة والصين، اللتان واصلتا توفير قوة الدفع الرئيسية للنمو العالمي، فقد شهدتا تباطؤاً في النمو.

٥ - وأردف قائلا إن الارتفاع في أسعار النفط، مدفوعا بزيادة الطلب العالمي أسهم إسهاما بالغاً في سكون الاقتصاد العالمي، الذي ازداد سوءاً بسبب التطورات الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط وعدم التيقن في بعض البلدان المنتجة للنفط في أنحاء أخرى من العالم وضعف دولار الولايات المتحدة الأمريكية وسلوك جمع من المستثمرين المضاربين في سوق النفط المستقبلية. وقد تستمر الآثار السلبية للإيرادات الناتجة

عن ارتفاع أسعار البترول في الحد من النمو العالمي في الأجل القصير. وسيكون لارتفاع أسعار الطاقة أيضا آثارا خطيرة على البلدان النامية المستوردة للنفط، لا سيما أقل البلدان نموا. وقد يؤدي هذا الارتفاع إلى تحويل موارد مخصصة لتحقيق أهداف التنمية. وفي الوقت نفسه، لم تحدث هناك أية اختلالات رئيسية في إمدادات النفط.

٦ - وشملت العوامل الأخرى وراء التباطؤ في الاقتصاد العالمي ضعف فرص العمل وعدم استقرارها في كثير من الاقتصادات والآثار الناجمة عن تدابير سياسات التقشف المعمول بها في بعض الاقتصادات، لا سيما في الصين لكبح جماح غليان الأسعار. غير أنه بقيت هناك بعض دلائل المرونة في الاقتصاد العالمي، حيث استمرت استثمارات الأعمال في الحفاظ على قوتها في غالبية الاقتصادات؛ وأخذت التجارة الدولية في النمو بثبات؛ وظل الركود العالمي رحيما؛ وظلت البيئة الاقتصادية الدولية، بما في ذلك شروط التمويل الدولية مؤاتية بالنسبة لمعظم البلدان النامية. واستمرت السياسات النقدية في الاقتصادات الصناعية داعمة للنمو الاقتصادي على نطاق واسع.

٧ - وأضاف قائلا إن قوة الدفع في التجارة الدولية لعبت دورا هاما متزايدا في دعم تزايد دورة الأعمال، بما يوحي بنمو متزايد عن ذي قبل في وتيرة الترابط العالمي، وبما يتطلب مزيدا من التقدم الأسرع خطى في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ومن الأمور المشجعة أيضا القرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج عمل الدوحة من خلال إنشاء إطار عمل للمفاوضات التي تجري في المستقبل بشأن تحرير التجارة. وكان الاتفاق بشأن أساليب المفاوضات المتعلقة بالزراعة خطوة رئيسية للأمام.

٨ - وعلى الرغم من قيام بعض الاقتصادات من عثرتها في الربع الثاني، استمر العديد من المخاطر وأوجه عدم اليقين، بما في ذلك اتساع أوجه العجز في الولايات المتحدة، وإمكانية زيادة جديدة في أسعار النفط وضعف ممتد في سوق العمل. أما مخاطر التدهور المستمر في النمو الاقتصادي العالمي في بقية عام ٢٠٠٤، فإنها لم تكن عالية. وسيكون النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٥ أقل بمقدار ربع أو ربما نصف في المائة عن نسبة ٣,٥ في المائة المتنبأ بها في مطلع عام ٢٠٠٤

٩ - ومضى يقول إن التأثير السلبي لارتفاع أسعار الطاقة كان كبيراً. فالزيادات في سعر النفط من شأنها أن تخفض إجمالي الناتج المحلي الفعلي على الصعيد العالمي، كما أن تباطؤ خطى التوسع العالمي تعني توافر موارد أقل حجماً لتمويل التنمية، سواء في شكل استثمار أو معونة. ويمكن للتدابير المتخذة لتصحيح العجز الكبير في المدفوعات الخارجية للولايات المتحدة أن تخلف أثراً سلبياً على النمو العالمي

١٠ - ومع بقاء عشر سنوات لبلوغ الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تكون الأولوية لمواصلة النمو الثابت والقوي للاقتصاد العالمي ولابد من تصحيح أوجه الاختلال المالي والخارجي، لا سيما العجز في الحساب الجاري الخارجي للولايات المتحدة. ولا ريب في أن أية نتيجة ناجحة وفي حينها لجولة الدوحة من شأنها أن عزز التنمية في البلدان الفقيرة. ولا تزال الأولوية لإزالة إعانات التصدير الزراعية وتخفيض إعانات الإنتاج، لاسيما الإعانات المشوهة للتجارة. وهناك حاجة مُلحة للحد من ارتفاعات التعريفات الجمركية وتصاعد تلك التعريفات في البلدان الصناعية ووضع آليات للحد من تعريفات التصنيع حتى لا تؤثر على البلدان النامية على نحو غير متناسب. ولا بد من تقييد الحواجز غير التعريفية. وينبغي أيضاً إعطاء أولوية للخدمات التي تستخدم عمالة غير ماهرة، لا سيما من خلال تيسير الانتقال المؤقت للعمال. ويجب أن تزيد تدفقات المعونة

عن مستوياتها الحالية وأن تتناسق على نحو أفضل مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية.

١١ - وعلى الرغم من استمرار التقدم البطئ في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، اضطر عدد كبير جداً من البلدان، لا سيما في أفريقيا، أن يختار بين تحمل خدمة ديونها أو تخصيص استثمارات في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية. كما ينبغي إيجاد حل مريح للبلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون التي ليست مؤهلة للتخفيف من عبء الدين بموجب المبادرة المشار إليها، وربما يتحقق ذلك على أساس نهج ايفيان الجديد الذي استحدثه نادي باريس.

١٢ - وقال إن الصراع هو أحد العقبات الكبرى لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فهناك خمس عشر من أفقر البلدان العشرين عانت من صراع رئيسي في السنوات الخمس عشر الماضية. ولقد أفقر الصراع البلدان في كل منطقة رئيسية، وامتد عبر الحدود وقضى على منجزات عقد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وظلت الحروب بين الدول مدمِّرة لا سيما في أفريقيا. كما أن تدمير الموجودات المادية وتمزيق الصلات التجارية وفقدان رأس المال البشري ليست سوى جزء من جوانب المشكلة. وخلَّف الصراع العنيف أيضاً تراثاً لمجتمعات يغلب عليها الطابع العسكري والانقسام مع انتشار التشرد على نطاق واسع مما أدى إلى وجود قدرة مؤسسية متهالكة. ويلزم الأخذ بنهج أكثر شمولاً لمنع الصراعات وحل النزاعات وتحقيق التنمية في مرحلة ما بعد الصراعات.

١٣ - وإذا ما أرادت الأمم المتحدة أن تعيد تأكيد دورها في توجيه التعاون العالمي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،فإنه يلزم بذل مزيد من الجهود لكي تصبح نتائج عملها أكثر وضوحاً وأكثر أهمية. كما يلزم مزيد من التفكير بشأن عملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية للتركيز على تحقيق نتائج في جميع مجالات توافق آراء مونتيرى. وفي مجال إيجاد مصادر ابتكارية للتمويل، يلزم إيلاء اهتمام دقيق بالمبادرات المختلفة المطروحة، بما في ذلك الحد من التهرب الضريبي وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - وطالب بضرورة أن تعالج المناقشة القادمة للاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٤ الذي يجري كل ثلاث سنوات تحسين تناسق نظام البرمجة في منظومة الأمم المتحدة وتكامله مع عمليات التنمية الوطنية والاحتياجات والأولويات القطرية. وأضاف أن مسألة قدرة البلدان المتلقية ومنظومة الأمم المتحدة على السواء، وكذلك تمويل وإدارة المنظومة على مستوى الميدان ، من المسائل الهامة لضمان إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية

١٥ - وقال إن دوام الفقر المدقع والجوع المفرط غير منطقي اقتصادياً وغير مقبول سياسياً مع التسليم بحالة التقدم التكنولوجي والإنتاج الزراعي على نطاق العالم. ومن الواضح أن التكنولوجيا والمال والجغرافيا ليست هي العوائق، بل بالأحرى قوة الإرادة والشجاعة. ولا ريب في أن الاستعراض الشامل الأول لإعلان الألفية في عام ٢٠٠٥، سيكون اختباراً لعزيمة المجتمع الدولي وفرصة لإعادة التنمية إلى بؤرة الاهتمام.

١٦ - **السيد كارنيلوس** (إيطاليا): طلب مزيداً من الإيضاح للحالة الراهنة للنمو الاقتصادي في ظل عدم وجود زيادة في فرص العمل وما إذا كانت السياسات الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالعمالة كانت موجهة توجيهاً خاطئاً.

١٧ - **السيد فان دن برغ** (هولندا): قال إنه يود أن يسمع المزيد عن الأثر المحتمل لمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز على الحالة الاقتصادية في العالم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأضاف أنه سوف يقدر إجراء تقييم لتأثير بروتوكول كيوتو على الاقتصاد الدولي.

وأخيراً، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، يلزم توافر مزيد من المعلومات عن آفاق التعامل بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

١٨ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) قال إنه حسبما أوضحت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم أثر ضعف فرص العمل على الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون التعجيل باستعادة فرص العمل محور تركيز جميع الدول. وعلى الرغم من أن الاقتصادات الرئيسية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين، يعاني كل منها من البطالة، ليس هناك حل عام لتلك المشكلة. ومن جهة أخرى، فإن متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز لا تؤثر على الاقتصاد في الأجل القصير. غير أن لهذا المرض آثار اقتصادية واجتماعية طويلة المدى تشمل تناقص عدد السكان العاملين ومعدلات إعالة في أعمار نموذجية وزيادة التكاليف الصحية. وفيما يتعلق ببروتوكول كيوتو، رحب بقرار الاتحاد الروسي، الذي في حالة تنفيذه، يصبح صكاً فعالاً للغاية. وأخيراً، فإن الفريق الإنمائي التابع للأمم المتحدة ملتزم بالعمل مع البنك الدولي. وهناك أيضاً حاجة لزيادة التعاون بين الوكالات المتخصصة والإدارات والبرامج والبنك الدولي.

١٩ - **الرئيس** :قال إنه يود أن يسمع تقييماً إضافياً بشأن إمكانية ظهور أزمة اقتصادية والقدرة على التعامل مع مثل هذه الأزمة في حالة حدوثها.

٢٠ - **السيد لولو** (نيجيريا): تساءل كيف من الممكن توافر الإرادة السياسية لمحاربة الفقر المدقع والجوع في بلدان ترى أن هذه القضايا ثانوية بالنسبة لمحاربة الإرهاب على نطاق العالم.

٢١ - **السيد مانيس** (السودان): تساءل عن احتمالات تحقيق البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية، مع التسليم باستمرار التدهور الاقتصادي الاجتماعي فيها منذ مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٢٢ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال رداً على سؤال الرئيس، إنه لا توجد أية دلائل على احتمال حدوث أزمة رئيسية أخرى. وقد بينت التجارب صعوبة تحقيق نمو اقتصادي سريع في أعقاب أزمة ما؛ ومع ذلك، كان النمو سليماً في عام ٢٠٠٤ ،ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٥، حتى بدون حدوث انتعاش دائم في البلدان الصناعية. وعلى خلاف ما حدث في العقود السابقة، انتعشت أسعار المواد الأوَّلية بعد انخفاضها بحدة في مطلع الثمانينيات وأثناء الأزمة الأسيوية.

٢٣ - وفيما يتعلق بسؤال ممثل نيجيريا، أوضح أنه سبق أن أشار إلى تأثير الصراعات على اقتصادات البلدان الفقيرة. أما الإرهاب فإنه بالإضافة إلى أنه يشيع عدم الاستقرار، فإنه يحفز على زيادة الإنفاق العسكري، ويقضي على عوائد السلام الذي تحقق في مطلع التسعينيات والإرهاب قضية ينبغي بالتأكيد أن تبحثها اللجنة. وأعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي بأسره إرادة سياسية أكبر لمحاربة الفقر والجوع بحلول موعد الاستعراض الذي سيجري عام ٢٠٠٥ لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الألفية.

٢٤ - ورداً على ما أشار إليه ممثل السودان، قال إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتعرض أكثر من غيرها لمخاطر عدم القدرة على تلبية الأهداف الإنمائية للألفية،وهي مشكلة أبرزها تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة (A/59/282). وفي أنحاء أخرى، سيتم الوفاء بهذا الأهداف في معظمها (شرق آسيا) أو إلى حد ما (شمال أفريقيا، وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

٢٥ - **السيد امبايو** (الكاميرون): رحب بتأكيد الرئيس على الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص على نحو أوثق في عملية التنمية. وقال إن القطاع الخاص، الذي يخدم نحو ٩٢ في المائة من السكان في معظم البلدان، لا يضم فحسب شركات كبيرة بل أيضاً العديد من الملاك الأفراد والمؤسسات صغيرة الحجم.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن الصلة التي أشار إليها السيد اوكامبو بين التهرب الضريبي والعجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تؤكد من جديد أهمية جعل فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون في المسائل الضريبية هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعطاء قوة دفع جديدة للجهود المبذولة في هذا الشأن.

٢٧ - وإشارة إلى التعليقات التي قدمها ممثل السودان، قال إن الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر في كثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى مترادفة بالفعل مع الخطط الإنمائية لتلك البلدان؛ غير أنه برغم الجهد الهائل المبذول في صياغتها والصعوبة الاقتصادية التي تفرضها، فإنها ليست في الغالب متسقة مع الأهداف الإنمائية للألفية. واستشهد بالأوضاع الجيوبولتيكية المعاكسة وأعباء الدين من بين العقبات الأخرى التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتساءل عما إذا كان وكيل الأمين العام يرى أية مساوئ في المقترحات الأخيرة بشأن إلغاء الدين مباشرة.

٢٨ - **السيد أورتيز غاندا ريلاس** (بوليفيا): طلب من وكيل الأمين العام مزيداً من الإيضاح لقوله بأن الحالة الاقتصادية الدولية الحالية مؤاتية للبلدان النامية.

٢٩ - **السيدة الملا** (الكويت)قالت إنه من المبالغة الحديث فحسب عن اتجاه أسعار النفط في المستقبل بوصفهما أحد عوامل عدم التيقن الرئيسية للتنبؤ بالحالة الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن عزو السكون الأخير في الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع أسعار النفط يفتقر إلى التعمق، و لم يفسر هذا القول تماماً أوجه الفشل في الاقتصاد العالمي مما يتناقض مع تأكيدات وكيل الأمين العام في وقت سابق بأنه ليست هناك أية اختلالات رئيسية في إمدادات النفط لكي تقوض ثقة المستهلكين أو رجال الأعمال. وأضافت أن وفد بلادها كان سيقدر كثيراً وجود تحليل يتجاوز التطورات التي حدثت العام الماضي ويشمل عوامل أخرى مسؤولة عن الارتفاع في أسعار النفط، مثل تأثير الدين على البلدان الفقيرة والحالة الجيوبوليتيكية والضرائب المفروضة على النفط.

٣٠ - **السيد حمد** (منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة): أعرب عن امتنانه لوكيل الأمين العام للربط بين خدمة الدين والعجز عن تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة. وأعرب عن الأمل في أن تركز اللجنة في مداولاتها بالمثل على الجوانب الاجتماعية وكذلك الاقتصادية الكلية لمشكلة الدين.

٣١ - **السيد صوصه** (الجمهورية الدومينيكية): طلب إلى وكيل الأمين العام مناقشة آثار الفساد على تنمية البلدان النامية.

٣٢ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاصو): طلب إلى وكيل الأمين العام أن يعلق على الزيادة في الحواجز غير التعريفية وتأثيرها المحتمل في الأجل الطويل على التجارة الدولية ونمو البلدان النامية.

٣٣ - **السيد اوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): وافق على أن الفساد والحواجز غير التعريفية، شأن عبء الدين تؤثر جميعها على الحالة الاقتصادية في الأمد البعيد؛ غير أن بيانه ركّز على الأجل القصير فحسب. وأضاف أن الحالة الاقتصادية الدولية المؤاتية بالنسبة للبلدان النامية هي ظاهرة قصيرة الأجل. وفي الوقت

نفسه، فإن المشاكل الهيكلية الرئيسية، إلى جانب أمور في جملتها جولة الدوحة والدين الخارجي، لا تزال تعوق تمتع البلدان النامية بتوسع الاقتصاد العالمي ونموه.

٣٤ - ورداً على ممثلة الكويت، قال إنه في تقدير كثير من المؤسسات، أضعف ارتفاع أسعار النفط العالمية انتعاش الاقتصاد العالمي. وصحيح أنه لم تكن هناك اختلالات في إمدادات النفط وهذا هو السبب في عدم وجود أية مخاطر لحدوث كساد رئيسي.وتعزى الزيادة في أسعار النفط، إلى حد كبير ، إلى تزايد الطلب، لا سيما من جانب الاقتصاد الصيني الذي ينمو بسرعة. ويعد ذلك تطوراً قصير الأجل ولا يعني بأي حال من الأحوال أن إمدادات النفط أصبحت عاملا هيكلياً رئيسياً في الاقتصاد العالمي.

٣٥ - ورداً على ما قاله ممثل الكاميرون، أشار إلى أنه يوافق على ضرورة مناقشة اللجنة للدور الهام للقطاع الخاص. وأضاف أن التهرب الضريبي مسألة رئيسية لم تجر بشأنها أي مناقشة جوهرية على الصعيد الدولي. وهي مصدر اختلال يمس مباشرة الشركات بوجه خاص والنظام الضريبي؛ ويدفع بلدان كثيرة إلى التحول إلى نظام الضرائب غير المباشرة التي تعد أقل تقدمية بل إنها انحدارية.

٣٦ - وحسبما بين الأمين العام في تقريره عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والملكية الوطنية يجب أن يكون لهما الاعتبار الرئيسي في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. كما كانت الأهمية القصوى للملكية الوطنية موضع تأكيد البنك الدولي ومكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات. كما أن الأمين العام ومشروع الألفية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي،شددوا جميعاً على قضية التمويل الحاسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومثاليا، ينبغي دعم إلغاء الدين بتوفير موارد إضافية بصورة متكررة .وحتى بعد أن حققت أفريقيا واحدة من أحسن معدلات النمو فيها منذ عقود (٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ و٤ ٣/٤ في المائة متوقعة في عام ٢٠٠٥) لا يزال يتعين عليها تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٦إلى ٧ في المائة لكي تنفذ الأهداف الإنمائية للألفية.

المناقشة العامة

٣٧ - **السيد البدر** (قطر): تكلم بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين فحث شركاء التنمية على الوفاء بالتزاماتهم ووعودهم في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وقال إنه بدون دعم كبير من قبل المجتمع الدولي، لن تستطيع معظم البلدان الأفريقية تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. وأضاف أن أية بيئة مؤاتية لتعزيز التنمية في البلدان النامية، يجب عليها أولاً وقبل كل شيء معالجة الاختلالات في النظام الاقتصادي والمالي العالمي وأن تتيح للبلدان النامية المشاركة في صنع القرار وفقاً لتوافق آراء مونتيري. وأعرب عن ترحيب مجموعة الـ٧٧ والصين بمبادرة العمل ضد الجوع والفقر وأعرب عن الأمل في أن تسهم في جهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التصدي للفقر والجوع. وأشار إلى أهمية استحداث نهج حقيقي متعدد الأطراف للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية وتعزيز الترتيبات الحالية في هذا المجال.

٣٨ - وقال إنه على الرغم من أن التفاهم الذي تم التوصل إليه مؤخراً في جنيف بشأن الإعانات الزراعية يمثل خطوة للأمام نحو تنفيذ برنامج عمل الدوحة،إلا إنه لا يحقق الهدف المتمثل في إقامة نظام تجاري متعدد الأهداف له توجه إنمائي حقيقي. وقد وجه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) انتباها خاصاً إلى الحيز المنكمش المتاح للبلدان النامية للمشاركة في وضع السياسات التي تحقق أهدافها الإنمائية ولضمان أن تخدم العولمة احتياجاتها. وطالب بتعزيز

قدرة تلك البلدان على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية وحماية مصالحهما. وأكد على الأهمية البالغة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد التي تعطي قوة دفع لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

٣٩ - وأشار إلى أن الدين الخارجي ما زال يستنزف موارد البلدان النامية لا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.وكان التقدم في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بطيئاً حيث تكافح البلدان المؤهلة لموازنة القدرة على تحمل الدين وتعزيز نمو طويل الأجل والحد من الفقر. وتقوضت القدرة على تحمل أعباء الدين نتيجة الصدمات الخارجية من قبيل الانخفاضات الحادة في قطاعات التصدير الرئيسية والجفاف والكوارث الطبيعية وبسبب الصراعات أو أوضاع ما بعد الصراع. وكان من المتصور أن تكون مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بمثابة إضافة صافية إلى الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت منذ تقديمها. وأعرب عن أمل مجموعة الـ٧٧ والصين في أن يتغير هذا الاتجاه وأن يتم تقديم موارد إضافية لتمويل مبادرة البلدان المثقلة بالدين. ودعا إلى الأخذ بنهج متعدد الأطراف أكثر فاعلية ومصداقية لمعالجة الانحدار المستمر وعدم الثبات في أسعار السلع الرئيسية التي تعد المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية لكثير من البلدان الأقل نمواً.

٤٠ - وقال إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص عرضة للصدمات الخارجية وتحتاج إلى مساعدة خاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أمل مجموعة الـ٧٧ والصين في أن يظهر التزام متجدد بتنميتها المستدامة من جانب الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤١ - ومضى قائلاً إن متابعة قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل جوهانسبرغ لا يزالان يحظيان بالأولوية من جانب مجموعة الـ٧٧ والصين. ومن المأمول فيه أن تحدد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة سياسات محددة لتعزيز عملية التنفيذ في مجالات المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية.

٤٢ - وينبغي أن يؤدي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى زيادة تدفق موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية. ولا بد من تعزيز النظام متعدد الأطراف لا سيما آلياته الإنمائية، ويجب تزويد صناديق وبرامج الأمم المتحدة بالموارد اللازمة للقيام بأنشطتها التنفيذية.

٤٣ - وأشار إلى أن مجموعة الـ٧٧ والصين توليان أهمية كبيرة للمشاركة البناءة من جانب جميع عناصر المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، في المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وحث في ختام كلمته الدول الأعضاء على تعزيز نهج بناءة للسلام والتنمية، ودعا شركاء التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم تجاه البلدان النامية. وأعرب عن أمل مجموعة الـ٧٧ والصين في أن تعد اللجنة، خلال الدورة الحالية، الأعمال التحضيرية. للاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - **السيد ديفيدز** (هولندا): تكلم بإسم الاتحاد الأوربي والبلدان المرشحة (بلغاريا، تركيا، رومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية التثبيت والانتساب (البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً)، بالإضافة إلى أيسلندا، فقال إنه بالنظر إلى حجم العمل الذي يواجه اللجنة فإنه يرحب بأساليب العمل الجديدة التي أقرتها الجمعية

العامة، والتي من شأنها أن تضاعف إلى الحد الأمثل من كفاءة الأعمال التحضيرية للحدث رفيع المستوى الذي سيتم في عام ٢٠٠٥

٤٥ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوربي يؤيد إدخال تحسينات إضافية على أساليب العمل المشار إليها، لا سيما الأخذ بممارسة إتاحة ''وقت للأسئلة'' واللجوء إلى المناقشات العامة التفاعلية والأفرقة والمناقشات التفصيلية، التي يمكن أن تؤدي إلى تفاعلات أكثر إيجابية وفاعلية بشأن القضايا الهامة. ومن المستصوب أيضاً إحراز مزيد من التقدم في مجال الوثائق، من أجل إصدار تقارير مترابطة ورفيعة المستوى عن القضايا الرئيسية التي قد يكون لها تأثير دائم ومفيد.ولزيادة تحسين الترابط، من المهم مواصلة البحث عن وسائل لتجميع جدول الأعمال تكون أكثر منطقية من أجل زيادة استغلال أوجه الترابط بين الموضوعات وإقامة علاقة عمل جيدة مع اللجنة الثالثة.

٤٦ - وقال إنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بشدة بإيجاد وسائل لتعزيز متابعة كل من خطة تنفيذ برنامج جوهانسبرغ وتوافق آراء مونتيري من أجل تعزيز عمل المنظمة في الميدان. وأشار إلى أن التوصيات الناشئة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ستكون مدخلا هاما في هذا الصدد.

٤٧ - **السيد زهانغ ييشان** (الصين): قال إنه منذ بداية عام ٢٠٠٤، كان هناك عدد من التطورات الإيجابية في مجال التعاون الدولي في ميدان التنمية. وهناك تركيز مستمر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى نتائج المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة العالمية وتم إنشاء آليات للمتابعة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وتم تحقيق مستويات أعلى حجما للمساعدة الإنمائية الدولية، وطُرحت خطط ومقترحات جديدة من أجل القضاء على الفقر وتمويل التنمية والوقاية من متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وعلاجها، وتم إحراز تقدم في مجال التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، توصل أعضاء منظمة التجارة الدولية إلى اتفاقات إطارية بشأن بنود رئيسية في جدول أعمال مؤتمر الدوحة للتنمية، وعكس توافق آراء ساوباولو الموقف المشترك لجميع الأطراف في مجال التجارة والتنمية. غير أن الورطة التي تعاني منها البلدان النامية ما زالت موضع قلق كبير، كما يتضح من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب واستمرار زيادة عدد أقل البلدان نموا التي لا تزال تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي وقلة الموارد المالية والاختلالات التجارية وأعباء الدين الثقيلة.

٤٨ - وأشار إلى أنه سيعقد في عام ٢٠٠٥ عدد من الاجتماعات الهامة بشأن قضايا التنمية. وطالب بضرورة أن يغتنم المجتمع الدولي تلك الفرص لتنفيذ التزاماته واتخاذ إجراء محدد لتعزيز تحقيق أهدافه الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام له الأولوية لثلاث مجالات رئيسية: أولا، ضرورة بذل جهود مستمرة لتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والإنمائي؛ ثانيا، دعم مبادئ التعددية؛ ثالثا، بناء نوع جديد للشراكة في مجال التنمية قائم على الثقة والاستفادة والمساعدة المتبادلة. ويجب على البلدان النامية، من خلال بناء القدرة والتعاون، زيادة قدرتها التنافسية على إنهاء الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، وعلى البلدان متقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها وتسريع النمو الاقتصادي العالمي، وتقديم مزيد من الدعم إلى البلدان النامية.

٤٩ - ثانيا، طالب، في سياق القضاء على الفقر باستكشاف خطط ومقترحات جديدة لاكتساب موارد إنمائية إضافية استنادا إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من وسائل التمويل القائمة. وقال إن على جميع الأطراف المعنية مواصلة الزخم الناتج عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية

والسعي من أجل أن يحقق برنامج الدوحة للتنمية نتائج مبكرة وناجحة.

٥٠ - وأخيرا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في مجال التنمية وأن تستفيد تماما من الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض شامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تعبئ كذلك الإرادة السياسية لجميع الأطراف. ويجب على المنظمة أيضا أن تنشئ إطار عمل نزيه ومعقول لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يكون قادرا على تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني، ويرصد ويقيِّم التعاون الدولي والوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية.

٥١ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن النظرة الاقتصادية العالمية مختلطة. فالانتعاش هش ولا يزال النمو الاقتصادي غير متساوٍ. وعلاوة على ذلك، على الرغم من الاستراتيجية العريضة للتنمية المنفذة استناداً إلى نتائج اجتماعات قمة الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، زادت مستويات الفقر. ولتحويل مسار هذا المدّ، ينبغي أن تركز الدول الأعضاء على وضع خطة محددة لتعزيز قيام شراكة حقيقية من أجل التنمية والسلام بدلا من استمرار توجيه اللوم إلى بعضها الآخر عن الفشل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - وقال إن هذه الشراكة ينبغي أن تؤسس على أربع دعامات أولها وأهمها الحكم الوطني السليم من جانب البلدان النامية نفسها. وحسبما أظهرت باكستان، فإنه مع وجود السياسات الصحيحة، فإنه حتى الاقتصادات الأسوأ أداء يمكن تغييرها. وثاني الدعامات، ضرورة أن تكون أية شراكة جديدة ملائمة وكافيه لتمويل التنمية. وهناك حاجة إلى تعزيز إطار عمل توافق أراء مونتيري وضمان أن تصبح أهدافها قابلة للتنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني لإنشاء أطر للتنمية البشرية وإيجاد شراكة بين القطاعين العام والخاص والحصول على مساعدات من المنح الأجنبية لإنهاء الديون المتأخرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتماد نهج أكثر صرامة فيما يتعلق بخفض الديون المتأخرة. والائتمانات المتبادلة وإمكانية إحياء مفاهيم قديمة مثل تنقيح حصص صندوق النقد الدولي للبلدان النامية.

٥٣ - ومضى قائلاً إن الدعامة الثالثة تتمثل في ضرورة إنشاء نظام تجاري عالمي عادل. ولهذا الغرض، تم البدء في مفاوضات جديدة لمنظمة التجارة العالمية، لكن الأهداف الإنمائية المحددة لتلك المفاوضات ما زالت غير واضحة. وطالب بإلغاء الإعانات غير المتكافئة الرسوم التعريفية المرتفعة وإعطاء البلدان النامية فسحة كافية في مجال السياسات لتعزيز تنميتها من خلال تحرير التجارة.وأضاف قائلاً إنه ينبغي تنفيذ تدابير لمنع إحباط الجهود المبذولة للوصول إلى الأسواق وحل صعوبات التنفيذ المرتبطة بجولة أوروغواى. ويجب أن تكون المعاملة بالمثل المنصوص عليها في جولة الدوحة مرتبطة بالقدرة على المنافسة بشروط متكافئة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن الدعامة الأخيرة للشراكة تتمثل في ضرورة الوصول إلى التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال التنمية. وبالنظر إلى القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ينبغي استحداث مدونة سلوك لضمان أن تتاح للبلدان النامية التكنولوجيات ذات الصلة بالتنمية بأسعار يمكن الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم حوافز لتعزيز أنشطة البحث والتطوير التي تعالج المشاكل التي تواجه البلدان النامية.

٥٥ - **السيد تيكولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية تلعب دور حاسماً في الجهود الدولية لمواجهة تحديات وأخطار كالإرهاب الدولي والجوع والفقر والأوبئة وتدني البيئة والفجوة في المستويات المعيشية في

العالم. وأضاف أن وفده يثني على مبادرة العمل من أجل القضاء على الجوع والفقر. كما تبذل حكومته جهوداً متضافرة لتخفيف عبء الدين على كاهل أفقر البلدان فضلاً عن تقديم مساعدات إنمائية إلى شركائها في كومونولث الدول المستقلة وتجديد قدرات ما تقدمه من منح.

٥٦ - ومضى يقول إن إنشاء نظام تجاري دولي منصف من شأنه أن يخلق فرصاً إضافية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن ترحيب حكومته بنتائج دورة الأونكتاد الحادية عشرة التي أعطت زخماً جديداً لمحادثات منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن حكومته تمضي قدماً بثبات نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط مقبولة لديها وأنها على استعداد لتحمل الالتزامات التي تتفق مع مستوى التنمية الاقتصادية فيها ومع خصائصها الهيكلية، وبما يتفق مع الالتزامات التي تتحملها الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٥٧ - وقال إن أحد المسائل ذات الأولوية للدورة الحالية هو إدماج بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن حكومته تؤيد بقوة تعبئة المساعدة الدولية لتقديمها إلى هذه البلدان وأنها تقدم مساعدات ثنائية لعدد من بلدان الكومونولث التي تمر بمرحلة انتقال. وطالب وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بزيادة التركيز على مساعدة البلدان التي في أمسّ الحاجة التي تمر بمرحلة انتقال لا سيما الدول منخفضة الدخل، بغية ادمجها في الاقتصاد العالمي وإزالة العقبات التي تعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

٥٨ - وقال إن حكومته تدعم بنشاط التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة، حسبما يتبين من قرارها في ٣٠ أيلول/سبتمبر بتقديم بروتوكول كيوتو إلى البرلمان للتصديق على هذا البروتوكول. كما أنها انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر وتعمل من أجل إمكانية الانضمام إلى صكوك أخرى في مجال البيئة كاتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية المستديمة وبروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنزف طبقة الأوزون.وأعرب عن ترحيب وفده بنتائج الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وأضاف أن حكومته، بوصفها رئيساً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، أسهمت في وضع الإدارة المستدامة للغابات على قمة جدول الأعمال الدولي للبيئة. كما يولي وفد بلده أهمية خاصة للاستعراض الذي يجري كل ١٠ سنوات لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وللمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٥٩ - وفيما يتصل بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات أكد التزام حكومته بالمبادئ الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الملكية الوطنية والحفاظ على الولايات المستقلة للصناديق والبرامج. كما تؤيد حكومته مزيداً من التبسيط والتناسق للقواعد والإجراءات من أجل خفض الأعباء الإدارية والمالية التي تتحملها الدول ووكالات الأمم المتحدة، وتدعم أيضاً نظام المنسقين المقيمين وتعزيز التعاون مع البنك الدولي.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيشارك بنشاط في صياغة قرارات قطرية الطابع بشأن المساعدة الإنسانية التي يجب تقديمها والتفاوض عليها بنفس الأسلوب المتبع في قرارات الجمعية العامة. وقال إنه سيتاح للجنة الفرصة لكي تبحث بمزيد من التفاصيل الحالات الفردية للبلدان التي تصارع من أجل الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة التنمية. ولا ينبغي أن يقتصر إيلاء الاهتمام على أسباب الخروج من جديد من الصراعات ومنع وقوعها بل

أيضاً على الخروج بنجاح من حالات ما بعد الصراع. وينبغي أن تكون حالة طاجيكستان مثالاً مفيداً.

٦١ - **السيد دويغ** (بيرو)لاحظ أنه طبقاً لإحصاءات البنك الدولي وعدد من تقارير التنمية البشرية، إنه على مدى الـ ٢٨ عاماً الماضية، كانت هناك أربعة بلدان نامية فقط هي التي حققت نسبة الـ٤ في المائة زيادة في نصيب الفرد من الدخل المطلوبة للقضاء على الفقر. وخلال الفترة نفسها، سجلت مستويات الدخل في ٦٩ بلداً نامياً نمواً صفرياً أو سلبياً.وأضاف قائلاً إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الزيادة وستستمر كذلك ما لم يتم اتخاذ تدابير وقائية عاجلة.

٦٢ - ومن الضروري، في هذا الصدد، تعزيز نظام مالي عالمي أقل مضاربة وأكثر نفعاً، والتماس الحصول على موارد إضافية. وأشار إلى أن بيرو ظلت لسنوات تؤكد على الحاجة إلى استحداث آليات مالية ابتكارية بهدف تعزيز الحكم الديمقراطي والقضاء على الفقر والحرمان الاجتماعي. وينبغي أن تيسر هذه الآليات الاستثمار المنتج وتضمن القدرة على الوفاء بأعباء الدين الخارجي على المدى الطويل وتعزيز القدرة على مواجهة الأوضاع الاقتصادية الخارجية غير المتوقعة. كما تدعو الحاجة إلى تعديل نظام المحاسبة الضريبي من أجل تعزيز الاستثمار العام والخاص، لا سيما في مجال البنية التحتية واتخاذ تدابير دورية مضادة لمواجهة التهرب الضريبي. وفي هذا الصدد، فإن بيرو تدعم مبادرة ''العمل من أجل محاربة الجوع والفقر''.

٦٣ - وقال إن هناك مسألتان لهما أهمية خاصة في ظل المناخ الاقتصادي الحالي. وطبقاً لتقرير اللجنة العالمية عن البعد الاجتماعي للعولمة ، تبدو آثار العولمة بالغة الوضوح في قطاع العمالة. وبالتالي، من الضروري مواجهة التأثير السلبي لتلك الظاهرة بتنفيذ سياسات داعمة لإيجاد الوظائف والأعمال، يلعب فيها القطاع الخاص دوراً رئيسياً. ثانياً، ينبغي إعطاء الأولوية لوضع معايير دولية موحدة ومنصفة لمواجهة الهجرة عبر الحدود. وفي هذا السياق سوف تستضيف بيرو مؤتمراً دولياً استثنائياً على المستوى الوزاري للبلدان النامية التي تفد منها تدفقات كبيرة للمهاجرين على الصعيد الدولي، والذي سيعقد في ليما في النصف الأول لعام ٢٠٠٥. وأضاف يقول أن اللجنة، من جانبها لها مساهمة نشيطة تقدمها في الأعمال التحضيرية للجلسات العامة على المستوى الرفيع التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، والتي ستكون واحدة من الفرص الأخيرة للتوصل إلى اتفاق بشأن مبادرات قابلة للاستمرار بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٦٤ - **السيد لى لونغ منه** (فيت نام): قال إن العولمة تولد نتائج غير متوازنة وقد اتسعت الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. وعلاوة على ذلك، فإن النظام التجاري متعدد الأطراف ليس ديموقراطياً جداً. فمعظم البلدان النامية تأثيرها محدود جداً في المفاوضات العالمية بشأن القواعد والسياسات المالية والاقتصادية، وقد زاد ذلك من تهميشها وضعفها. أما التدابير الحمائية الظالمة، فإنها قوضت جهود تلك البلدان للقضاء على الجوع والحد من الفقر، مقترنة في ذلك مع عدم إحراز تقدم في جولة الدوحة وفي تنفيذ المبادرات المتعلقة بالديون وكذلك نقص المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها مما أحبط آمال البلدان النامية في التنمية.

٦٥ - وأضاف قائلاً إنه من المُلح أكثر من أي وقت مضى بناء إطار عمل دولي للتنمية وتحقيق الرخاء، ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي في هذا المسعى لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاونكتاد والوكالات الأخرى المتخصصة والصناديق والبرامج، لهم جميعاً دور تنسيقي رئيسي للقيام به في أنشطة التنمية، وسوف تشارك فييت نام بنشاط في الجهود المبذولة لتقوية تلك الهيئات. كما إن التعاون الإقليمي

والأقليمي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وبلدان الجنوب، والشراكات بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية، من شأنه أيضاً أن يخلق شروطاً مؤاتية للتنمية ويضمن أن تعود العولمة بالنفع على جميع البلدان

٦٦ - وقال إنه بفضل التجديد والإصلاح الاقتصادي، بلغ متوسط معدل النمو في فييت نام ٧,٥ في المائة، وانخفض عدد الأسر المعيشية الفقيرة بمقدار النصف. وأضاف أن حكومته واصلت سياستها القائمة على التكامل الإقليمي والدولي، وإنها في هذا السباق، سوف تستضيف قريباً مؤتمر القمة الخامس لبلدان أسيا وأوروبا، بالإضافة إلى استضافة الاجتماعات المعنية بالتعاون الاقتصادي التي ستعقد عام ٢٠٠٦ بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وهي أيضاً تمضي قُدماً في مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٦٧ - **السيد ما هيغا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في السنوات العشر الماضية لا يمضي قدماً بدرجة كافية. وتجلى ثمن هذا العجز أو العمل المتأخر في هذا الصدد في أنحاء كثيرة من العالم في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تشهده بالفعل أنحاء كثيرة من العالم.ويكمن التحدي الرئيسي في إيجاد التلاحم والتلاقي بين التزامات وواجبات الشركاء في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. أما السياسات المستنيرة للشركاء في البلدان متقدمة النمو التي حققت هدف المساعدة الإنمائية المقدر بنسبة ٠,٧ في المائة،فإنها بينت أنه من الممكن مالياً الوفاء بتلك الالتزامات في إطار بنود الميزانية وإنها مجزية أيضاً سياسياً وأخلاقياً.

٦٨ - ومضى يقول إن تنزانيا وبلدان نامية أخرى كثيرة في أفريقيا اتخذوا أيضاً مبادرات جريئة في مجال السياسات وأقاموا حكماً ديمقراطياً وأسواقاً حرة ونظموا المشاريع وادخلوا إصلاحات ضريبية وتدابير لمكافحة الفساد، لكن جهودهم تعرضت للخطر بعد أن تم إحباطها على يد شركائهم، الذين تباطؤا في بعض الحالات في المعاملة بالمثل بروح إعلان الألفية وتوافق أراء مونتيرى. وأردف قائلاً إن وفد بلاده يحث تلك البلدان على تقليص مدة الإطار الزمني لتقديم الدفعات بالكامل وفقاً لالتزاماتها. ومن المأمول فيه بأن المبادرات الأخرى الجارية للبلدان متقدمة النمو والمناقشات بشأن تخفيف عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ستراعي جميعاً الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وفي أن يتم إشراك البلدان النامية على النحو المناسب في عمليتي صنع القرار والتنفيذ.

٦٩ - وقال إن جهود البلدان النامية لجعل الزراعة المحور الرئيسي لاقتصاداتها قد أعيقت بسبب انخفاض الأسعار العالمية للسلع الرئيسية. كما أن المسألة المتعلقة بالإعانات الزراعية كانت أحد المسائل التي أثيرت بصورة متكررة، وينبغي أن تظل رئيسية على جدول أعمال المفاوضات التجارية العالمية. كما ينبغي أن تحظى نزاهة المنافسة بالأهمية القصوى، لا سيما فيما يتصل بالسلع الأساسية التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزات نسبية. وأضاف قائلاً إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساوباولو قد أعطى دفعة للنظام التجاري متعدد الأطراف كان في أمسّ الحاجة إليها، وأنه من الأهمية بمكان لمفاوضات الدوحة أن تمضي قدما بأسلوب ديمقراطي شفاف لإنشاء نظام منصف ومفيد للجميع.

٧٠ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن التباطؤ الاقتصادي العالمي من شأنه أن يؤثر على جهود التنمية تأثيراً ضاراً، وأن أسبابه لا تزال أبعد ما تكون عن سيطرة البلدان النامية، على الرغم من اعتراف قمة مونتيرى بتلك البلدان كمشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي والنظم المالية. ولا تزال مستويات المعونة الإنمائية الرسمية أقل من الالتزامات التي تم تقديمها.

وأشار إلى أن أوجه التحسن في شروط التمويل الخارجي للبلدان النامية ومن بينها لبنان ترجع فحسب إلى تحسن الأحوال الاقتصادية الداخلية وانخفاض أسعار الفائدة الدولية. والواقع أن تحويلات المهاجرين قد فاقت إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العام الماضي. وهذا يؤكد أهمية الهجرة بالنسبة لعملية التنمية ويرى وفد بلده أنه من الضروري تنظيم عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة.

٧١ - وقال إن الاتفاق الأخير بشأن النهج المتبعة في مجال الزراعة خطوة أولي موضع الترحيب نحو تحرير التجارة، وعملية يمكن التوقع بأنها ستوفر جزءاً كبيراً من الموارد اللازمة لتمويل التنمية. وأعرب عن الأمل في أن يصبح تمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية، نتيجة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، أكثر قابلية للتنبؤ به ومدفوعاً بالطلب.

٧٢ - **السيد شيناد** (نيجيريا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن كثيراً من البلدان الأفريقية اتخذ خطوات لإدماج أهداف واستراتيجيات النيباد في برامجها الإنمائية الوطنية. غير أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لنيباد دون سلام دائم في الداخل والخارج ؛ وتتعاون المنظمات دون الإقليمية مع الاتحاد الأفريقي في الجهود المبذولة لإيجاد حلول للصراعات العنيدة في بقاع مضطربة مختلفة في القارة ليتسنى تمهيد السبيل أمام التنمية.

٧٣ - وقال إنه من المهم عدم التغاضي عن توافر الإدارة السليمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية. والبلدان الأفريقية عاقدة العزم على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإصلاح وتقوية مؤسساتها. وستستمر محاربة الفساد؛ ويعتزم بعض البلدان الأفريقية بالفعل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد.

٧٤ - وأضاف يقول أن نيباد تقوم على مبدأ الملكية والمسؤولية وقيم الاحتواء وحقوق الإنسان والمساواة والشفافية والمساءلة وسوف تتطلب إصلاحات شاملة محورها البشر تساعد على تهيئة القارة لتحقيق النمو والاستقرار والديموقراطية والتنمية. والعامل الحفاز في هذه العملية هو الزراعة التي توفر الأمن الغذائي وتخلق الثروة وتوفر فرص العمل. وأشار إلى أن المجموعة الإفريقية تنضم إلى توافق الآراء داخل مجموعة الـ٧٧ والصين لتعزيز جدول أعمال التنمية المنبثق عن مؤتمر الدوحة. وتولى حكومات أفريقية كثيرة اهتماماً متزايداً بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية وهي ملتزمة بتوفير بيئة مؤاتية للقطاع الخاص. وبدون ذلك لن يتحقق النجاح للوفاء بالتعهدات التي قطعتها الدول على نفسها في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويجب على البلدان متقدمة النمو بوجه خاص تنفيذ التزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وإعطاء الأولوية في تفاعلها مع البلدان النامية، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا. وفي عالم مترابط، يمكن أن يترتب على عدم مساعدة الجيران عواقب معاكسة في الداخل.

٧٥ - وقال إن نتائج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكن مُرضية. ولا يزال الدين يمثل تحدياً رئيسياً ينبغي مواجهته دون إبطاء. أما المساعدة الإنمائية، أياً كان مستواها، فإنها لا تستطيع مطلقاً التعويض عن التكلفة الهائلة لمدفوعات خدمة الدين. وأردف قائلاً إن مبادلة الدين مقابل التنمية المستدامة سبيل واعد يستحق مزيداً من الاستكشاف.

٧٦ - وعلى الرغم من التأكيد النظري غالباً على الأهداف الإنمائية للألفية، كإطار عمل للتنمية، لا توجد هناك أية صلة بين تلك الأهداف وورقات استراتيجية الحد من الفقر. بل إن بعض الإصلاحات المرتبطة بتلك الورقات تتناقض مع الهدف المتمثل في الحد من الفقر؛ ولتقليص دور القطاع العام، على سبيل المثال أثر ضار على النسيج الاجتماعي.

ومن المطلوب زيادة الاتساق والتماسك في السياسات الإنمائية الدولية وفي النظام المالي. ويبدو أن الهدف الرئيسي للحكومات في تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر ليس كثيراً من أجل تخفيف حدة الفقر بقدر ما هو لضمان تلبية معايير التقدير التي وضعها البنك الدولي، وتقييم السياسة القطرية المؤسسية، والمقياس المستخدم في تخصيص جميع الموارد الهامة المقدمة من البنك الدولي إلي البلدان منخفضة الدخل. وبالتالي أصبح تقييم السياسة القطرية والمؤسسية شكلاً جديداً للمشروطية وليس هناك ثمة حافز كبير لاتباع مسار إنمائي مستقل قائم على أولويات البلدان واحتياجاتها الخاصة.

٧٧ - ومضي يقول إن غالبية أقل بلدان نمواً تقع في أفريقيا وخمسة منها دول جزرية صغيرة. أما الاجتماع الدولي القادم لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه سيتيح الفرصة لتقديم مزيد من المساعدة الملموسة إلى أقل البلدان نمواً وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٨ - وطالب بأن تعيد اللجنة النظر في نهجها وأن تستهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية والنتائج. وعليها الابتعاد عن حوار الطرشان الملئ بالطقوس والاستفادة من تنوعها للمساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء. وأعرب في هذا الصدد، عن الأمل في أن تقوم اللجنة بدور نشيط في المناقشة العامة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وأضاف أن المجموعة الأفريقية تشيد بالدول التي شرعت في مبادرة العمل لمحاربة الجوع والفقر.

٧٩ - وتحول في ختام كلمته إلى موضوع الأخطار التي يشكلها الإرهاب فقال إن المجموعة الأفريقية تؤمن بأن أفضل الطرق لضمان السلام والأمن هو معالجة المشاكل الأساسية الناجمة عن الفقر والتخلف ونقص التنمية. ومن ثم فإنها تتطلع إلى الحدث رفيع المستوى وهو المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ وتأمل في أن تسفر نتائجه عن دفع عملية التنفيذ قدماً للأمام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥